جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي الرابع للدراسات والبحوث البيئية
" بيئـــة مستدامـــة ذكيـــة "

Journal of Environmental Studies and Researches (2017), 7(2-B):395-405

أهمية المراجعة البيئية فى تفعيل جودة الأداء بمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة

رضا توفيق عبده إبراهيم
عميد الجامعة العمالية – فرع رأس البر

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية جودة المراجعة البيئية ، فى تطوير كفاءة وفعالية الآداء البيئى بمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة ، من خلال تفعيل الآليات والضوابط الرقابية على كافة الأنشطة المختلفة ، وتطوير منظومة الحوكمة البيئية ، وزيادة جودة مستويات الإفصاح والشفافية والمساءلة ، وزيادة إنتاجية الإفصاح الإدارى البيئى ، وخاصة الإختيارى فى التقارير المالية المنشورة ، وإضفاء الثقة والمصداقية عليهما ، للقضاء على التدهور البيئى ، وضبط وتدنية التلوث ، والإرتقاء بالرخاء والرفاهية المجتمعية ، والإهتمام بتفعيل المراجعة الفورية ، هذا مانتهت إليه الدراسة النظرية، وأيدته الدراسة التطبيقية .

الإطار العام للبحث :

المقدمة :

شهدت المراجعة البيئية نموا وتطورا ملحوظا ، خلال نهاية القرن الماضى المنصرم والحالى ، عندما أدركت الإدارة العليا للمنظمات ، مدى أهميتها كأحد أهم العناصر الأساسية فى نظم الإدارة البيئية ، ودورها الحيوى فى إضفاء الثقة والمصداقية على خدمات الفحص البيئى ، وتطوير كفاءة وفعالية الأداء ، وخاصة جودة الأداء البيئى ، للوفاء بالإلتزامات البيئية والمسئوليات الإجتماعية المتطورة ، وتلبية رغبات آمال وتوقعات المجتمعات ، بضبط وتدنية التلوث بل والقضاء عليه ، والإرتقاء بالرخاء والرفاهية المجتمعية .

وتزايدت الأبحاث العلمية ، وعقدت المؤتمرات الدولية والإقليمية ، وتعالت النداءات بأهمية تبنى المراجعة البيئية الفورية ، كمطلب أساسى للإرتقاء بجودة الكفاءة الإنتاجية والإنسانية ، وإستجابة ضرورية للمنظمات البيئية ، وكإستراتيجية بيئية فعالة فى تشخيص وتطويرجودة الأداء البيئى ، فأصبح لدى منظمات الأعمال فى الدول المتقدمة ، والساعية نحو التقدم ، مراجعة بيئية رسمية مصممة ، لتقدم تأكيدا إيجابيا بأن عملياتها وأنشطتها ، يتم إدارتها بكفاءة وفعالية طبقا للقوانين والسياسات الحكومية والمواصفات والمعاييرالدولية ، وعلى الرغم من أن المراجعة البيئية بدأت كأداة للرقابة الداخلية فى المنظمات ، إلا أن الحكومات والرأى العام العالمى ، أبدى إهتماما متزايدا وملحا ، بأهمية تفعيل دور المراجعة البيئية كمدخل لضبط وتدنية التلوث ، والقضاء عليه ، ولتحقيق التنمية البيئية المستدامة .

مشكلة البحث :

حظيت البيئة بمحورإهتمام جميع الدول ، لما لها من تأثير مباشر على صحة وسلامة الإنسان، وتحقيق الرخاء والرفاهية المجتمعية ، وتسعى كافة الحكومات جاهدة للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث ، من خلال رسم السياسات والخطط اللازمة لذلك ، ومتابعة التنفيذ والرقابة عليها ، وفي ظل الجهود العالمية والإقليمية للمحافظة على البيئة ، وصدور العديد من القوانين والتشريعات لحمايتها وضبط وتدنية التلوث ، بل والقضاء عليه ، زاد الاهتمام بجودة الأداء البيئي لمنظمات الأعمال ، وظهرت الحاجة إلى المعلومات التي تعطي صورة كاملة عن مدى وفاء المنظمات بمسؤولياتها تجاه حماية البيئة ، من خلال دورالمحاسبة كنشاط خدمى فى تفعيل جودة القياس والإفصاح المحاسبى البيئى ، وخاصة الإختيارى ، من جانب إدارة المنظمات ، والمراجعة بإعتبارها مرآة النشاط الإقتصادى والإجتماعى البيئى ، وإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات البيئية المفصح عنها ، والإرتقاء بجودة الوظيفة الإعلامية والإخبارية للمحاسبة والمراجعة ، ودورها فى تحقيق الرخاء والرفاهية المجتمعية .

وتعتبر الأنشطة الصناعية لمنظمات الأعمال ، مصدرا مؤثرا على السلامة والصحة البيئية ، من خلال الإفرازات الملوثة والغازات الضارة ، والمخلفات السامة السائلة والصلبة ، وللسيطرة والحد من تلك الآثار السلبية ، والقضاء عليها ، يكمن فى تحقيق والإرتقاء بإدارة الجودة البيئية الشاملة ، ومن أهم آلياتها تفعيل كافة الضوابط الرقابية ، من خلال مساهمات المراجعة البيئية الفورية فى تحقيق جودة الفحص الإحترافى ، والتقويم الموضوعى المهنى ، وسرعة وصراحة التقرير ، عن مدى وفاء المنظمات بالإلتزامات البيئية ، وتطبيق المعاييرالمثالية للجودة ، بتفعيل كافة الآليات والضوابط الرقابية ، للإرتقاء بكفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى ، وخاصة الإختيارى ، فى تحقيق بيئة خالية من التلوث ، والإرتقاء بديمومة التنمية .

وتتمثل مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤل التالى : مامدى مساهمة المراجعة البيئة الفورية ، فى تفعيل جودة الأداء الإدارى البيئى للمنظمات فى البيئة المعاصرة ، وضبط وتدنية التلوث ، والقضاء عليه ؟

وتنبثق منه التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهى المسئولية البيئية لمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة ؟
- هل يعتبر تفعيل كفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى للمنظمات ضرورة حتمية ؟
- ماهو دور الإفصاح البيئى فى تحقيق كفاءة وفعالية الأداء الإدارى ؟
- هل يساهم جودة الإفصاح الإختيارى البيئى فى ضبط وتدنية التلوث ، والقضاء عليه ؟
- ماهو دورمنظومة الحوكمة البيئية فى الإرتقاء ، بمستويات جودة الإفصاح والشفافية ، وتفعيل المساءلة ؟
- كيف يتم تطبيق المراجعة البيئية ؟ ومامدى مساهمتها فى تفعيل جودة الأداء الإدارى البيئى؟
- مامدى مساهمة المراجعة البيئية فى تفعيل منظومة الحوكمة ، وتحقيق الرخاء والرفاهية المجتمعية ؟

أهمية البحث : تنبع من :

- مدى أهمية البيئة للإنسان ، فهى وسط حياته ، والإساءة إليها ، إساءة لصحته ورخائه ورفاهيته .
- الإدراك المتزايد بضرورة وأهمية المحافظة على البيئة ، والحد من التلوث والتدهور البيئى .
- توضيح الأثار السلبية لعدم الإهتمام بالبيئة ، وضبط وتدنية التلوث .
- الإرتقاء بجودة وإنتاجية الأداء البيئى للمنظمات ، وتحقيق الشفافية البيئية .
- مساهمة المراجعة البيئية ، فى إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات البيئة .
- إيجابيات المراجعة البيئية فى الحد والقضاء على التدهور البيئى ، وضبط وتدنية التلوث .

أهداف البحث : تتمثل فى :

- إعطاء صورة واضحة عن التدهور والتلوث البيئى الذى تسببه منظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة .
- توضيح مدى أهمية المسئولية البيئية للمنظمات فى ضبط وتدنية التلوث .
- تفعيل جودة الأداء البيئى ، والإرتقاء بمستويات الإفصاح والشفافية ، وتفعيل المساءلة .
- مدى مساهمة الإفصاح الإختيارى البيئى فى القضاء على التلوث ، وزيادة القيمة المضافة للمنظمات فى البيئة المعاصرة .
- دور المراجعة البيئية الفورية فى الإرتقاء بجودة وشفافية الأداء البيئى .
- أهمية المراجعة البيئية فى تفعيل منظومة الحوكمة ، والإرتقاء بالرخاء والرفاهية المجتمعية .

فروض البحث :

تتمثل فى :

- يؤدى عدم الإهتمام بجودة الأداء البيئى بالمنظمات ، إلى زيادة التلوث والتدهور الإنسانى ، وعدم قدرتها على البقاء والمنافسة فى البيئة المعاصرة .
- تساهم المراجعة البيئة فى الإرتقاء بجودة الأداء البيئى للمنظمات ، وضبط وتدنية التلوث .
- تمكن المراجعة البيئية من زيادة القدرة التنافسية والقيمة المضافة للمنظمات ، وتحقيق الرخاء وزيادة الرفاهية المجتمعية

منهج البحث : ينتهج العناصر التالية :

المنهج الإستقرائى:

دراسة وتحليل وإستقراء ، ما ورد بالفكر المحاسبي والبيئى ، عن مساهمة المراجعة البيئية فى تفعيل كفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى للمنظمات ، والدور الممتد والمستحدث لها ، في ضبط وتدنية التلوث ، وتحقيق الرخاء والرفاهية المجتمعية ، وصياغة فروض البحث .

المنهج الإستنباطى :

محاولة التوصل إلى محاور وآليات ، لتفعيل دور ومساهمات المراجعة البيئية الفورية ، في تقويم كفاءة وفعالية آداء المنظمات ، وتفعيل الآليات والضوابط الرقابية ، وزيادة جودة الأداء الإدارى ، وتفعيل منظومة الحوكمة البيئية فى الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية والإنسانية .

أداة البحث :

تتمثل في :

- قائمة الاستقصاء ، التي تم تصميمها وإستخدامها في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار فروض البحث ، ولامجال لعرضها لضيق المساحة المخصصة للبحث .
- تطبيق نظرية العقد الإجتماعى ، والمتمثلة فى دور المنظمات ومسئولياتها نحو البيئة الخالية من التلوث ، ودور المراجعة فى تفعيل الآليات والضوابط الرقابية للمحافظة على البيئة ، وضبط وتدنية التلوث ، وتفعيل جودة وشفافية الأداء الإدارى البيئى .

محددات البحث :

ينصرف إلى :

- مدى أهمية المسئولية البيئية لمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة .
- توضيح أهمية كفاءة وفعالية الأداء الإدارى ، لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبى البيئى ، وخاصة الإختيارى .
- دور منظومة الحوكمة البيئية فى تفعيل جودة الأداء الإدارى البيئى ، وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية.
- مساهمة المراجعة البيئة فى تفعيل منظومة الحوكمة ، للإرتقاء بجودة الأداء الإدارى البيئى ، وضبط وتدنية التلوث ، والقضاء عليه .

خطة البحث :

بعد عرض الإطار العام للبحث ، يتمثل ماتبقى فى عرض العناصر التالية : المسئولية البيئية لمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة : أهمية الإفصاح الإدارى البيئى : جودة الإفصاح الإختيارى البيئى : منظومة الحوكمة البيئية : دور المراجعة البيئية فى تحقيق جودة منظومة الحوكمة : الدور التأثيرى للمراجعة البيئية فى تفعيل الإفصاح الإختيارى البيئى .

المسئولية البيئية لمنظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة :

إن قضية حماية البيئة من أهم وأبرز القضايا المثارة ، والتى تحظى بإهتمام كافة الحكومات والمنظمات العلمية والمهنية ، ووسائل الإعلام والرأى العام العالمى ، وأصبحت مسئولية منظمات الأعمال فى البيئة المعاصرة ، لاتقتصر على تحقيق العوائد الإقتصادية ، من الإرتقاء بجودة إنتاج السلع وفعالية تقديم الخدمات المتميزة ، بل إمتدت إلى حماية البيئة التى تعمل فى إطارها ، وأضحت ضرورة حتمية ونبراث للتميز والتقدم ، وتحقيق المزايا التنافسية والقيمة المضافة للمنظمات .

ولم تعد قرارات الإستثمار ومعدلات الربحية ، هما المعايير الكافية والفضلى للحكم ، على جودة الأداء والكفاءة الإنتاجية والإنسانية ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة ورؤى متغيرة ، تؤكد على أن تلك المنظمات فى شكلها الجديد وثوبها الحديث ، ووضعها المتميز ورسالتها السامية ، عليها مسئوليات إجتماعية بيئية أخلاقية ، لتستطيع زيادة قدرتها التنافسية وقيمتها المضافة فى المجتمع التى تتأثر به وتؤثرفيه ، فيجب عليها أن تولى إهتمامتها نحو زيادة رخائه وصوب رفاهيته ، من خلال نقاء بيئته من التدهور والتلوث البيئى .

فتغيرت مفاهيم المزايا التنافسية ، وظهرت المنافسة بالتجديد والإبتكار والمستعرة والمفرطة ، وأن ضمان البقاء والنمو للمنظمات فى مناخ تنافسى مفتوح فى ظل العولمة ، يتحكم فيه المستخدم ، ولايوجه المنتج ، يتوقف على ملكية تلك المنظمات لدعائم ومقومات التميز والإبداع ، ومن أهم هذه المجالات : إعادة هندسة العمليات : إدارة الجودة الشاملة : التجديد والإبتكار : التميز البيئى ، والدمج بينهما فى أنظمة معلومات مترابطة تفاعلة تكاملية ، تساهم فى زيادة القدرة المعرفية للإدارة ، فالمعرفة أصلا إستراتيجيا ومصدرا هاما لديمومة التنافس والتفوق ، والتى تنشأ من تراكم الخبرات وفهم العلاقات الكامنة فى كافة المعلومات ، للارتقاء بمستويات الرخاء ومعدلات الرفاهية المجتمعية فى تناسق مطلوب وتناغم مرغوب.

وزاد الطلب من كافة المستثمرين على الإفصاح عن المعلومات البيئية ، لتأثيرها الإيجابى على قرارات الإستثمار، وتحديد الخيارات الإستثمارية الأفضل ، وإهتمت الحكومات بتلك المعلومات للتفاوض مع المنظمات ، للتأكيد والحفاظ على الآمان البيئى وزيادة الأثار البيئية الإيجابية ، وأصبح دافعى الضرائب وتنظيمات حقوق الإنسان وجمعيات حماية المستهلكين ، أكثر إهتماما بالمعلومات البيئية المفصح عنها ، وعن كيفية التخلص من النفايات الصناعية وآثارها السلبية ، وتوجهت بؤر الحرص من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA)، ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) ، بالمعلومات البيئية الدورية التى يجب أن تفصح عنها المنظمات والشركات المقيدة فى البورصة ، أو ترغب فى التسجيل ، وأولت النقابات العمالية بتلك المعلومات إهتماما بالغا لدورها المؤثر فى التفاوض مع أصحاب الأعمال بخصوص السلامة والصحة المهنية ، والآثار البيئية الناتجة عن نشاط المنظمات ، وإهتم مانحى الإئتمان وشركات التأمين إلى حد كبير بجودة الأداء البيئى ، ومدى الوفاء بالمسئوليات الإجتماعية البيئية للمنظمات ، لزيادة الرخاء والرفاهية المجتمعية ، ممايوضح مدى الحاجة إلى أهمية الإفصاح الإدارى البيئى .

أهمية الإفصاح الإدارى البيئى :

تزايدت الضغوط الإجتماعية البيئية من كافة طوائف المجتمع والحكومات ، والمنظمات الدولية المهنية والهيئات العلمية المتخصصة ، ووكالات حماية البيئة العالمية ، والأسواق المالية بوضع سلسلة من المعايير الخاصة بالبيئة (ISO)، والتأكيد على ضرورة قيام إدارة المنظمات بتحقيق التنمية البيئية المستدامة ، وتحسين كفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى ، ونشر ثقافة الشفافية البيئية ، وبثها لكافة المستويات الإدارية ، من خلال الإعلام والإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة ، وحيث أن المحاسبة نشاط خدمى لتوفير المعلومات النافعة والملائمة لإتخاذ القرارات الرشيدة من جانب الإدارة وكافة المستخدمين ، ونظام للمعلومات يهتم بقياس الأثار المالية وتوصيل النتائج ، فأصبح لزاما عليها أن تتطور وتستجيب لقياس كافة المتغيرات الإجتماعية البيئية ، وزيادة العرض والإفصاح عن المعلومات البيئية الدورية الإجبارية الكمية والوصفية ، وكافة الإلتزامات البيئية فى التقارير المالية المنشورة .

و الإفصاح له مكانة هامة فى الفكرالمحاسبى ، فهو الوظيفة التالية للقياس ، وهو لغويا الكشف والإعلان والنشر ، والإظهارالكامل والواضح للأحداث والحقائق ، وإصطلاحيا الوسيلة لتوصيل ونشرالمعلومات سواء كانت كمية وصفية ، إجبارية ، أوإختيارية ، من خلال قنوات إتصال إعلامية إخبارية وهى التقارير المالية ، ويلعب دورا جوهريا فى مساعدة كافة المستخدمين فى تقويم قراراتهم ، وإتخاذ القرارات الرشيدة، فمن خلال جودة وكفاية الإفصاح عن المعلومات البيئية ، يمكن تقويم رسالة الشركة الإجتماعية ، وجودة الأداء الإدارى البيئى ، وتوضيح الأثار البيئية الإيجابية والسلبية له ، ومدى إستجابته وتوافقه مع القوانين والتشريعات البيئية ، وماتتطلبه المنظمات المهنية والبيئية المحلية والعالمية ، ولهذا تتجه الشركات نحو زيادة كفاءة وفعالية الإفصاح الإدارى ، وخاصة جودة الإفصاح الإختيارى البيئى .

جودة الإفصاح الإختيارى البيئى :

يمثل زيادة مستويات جودة وشفافية الإفصاح الإختيارى البيئى ، أحد أهم المحددات وعوامل نجاح وفعالية منظومة الحوكمة البيئية ، والتى تساهم فى تحسين كفاية الأداء الإدارى البيئى ، وفعالية توجهاته صوب المشكلات والمخاطر البيئية ، وتدنية مخاطر ومشكلات التلوث وتدنية فجوة التوقعات البيئية ، وتحقيق الإزدهاروالرفاهية للمنظمات وللمجتمع ، فمن خلال تقويم الأداء الإدارى البيئى عن الماضى ، وتدنية الأثار السلبية له ، وتنمية الأثار الإيجابية ، وزيادة الإفصاح الإختيارى والشفافية عن الحاضر والتوجهات المستقبلية، وتفعيل العلاقات التكاملية لآليات الدور الحوكمى للإدارة والمراجعة ، وإضفاء الثقة والمصداقية على تأكيدات ومزاعم الإدارة بشأنه ، وزيادة نطاق الإفصاح

الإختيارى البيئى فى التقارير المالية ، يتم تحقيق الأثار الإيجابية للتكامل وإضافة قيم حقيقية للمنظمات، ، وبث روح الطمأنينة لدى أصحاب المصالح فى المنظمات والشركات بخصوص الإستمرارية والمستقبل ، وللرفاهية الإجتماعية

يمثل قيام الإدارة العليا بالمنظمات والشركات ، إتخاذ قرار زيادة الإفصاح الإختيارى عن بعض المعلومات فى التقارير المالية المنشورة ،وتحليل المنافع والنفقات المرتبطة بهذا القرار، وجود إختلافات فى طبيعته ونطاقه ، ويتوقف على تحقيق العديد من المنافع مثل كفاءة وفعالية إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية .

ويؤدى توسيع طبيعة ونطاق الإفصاح الإختيارى البيئى ، أحد المداخل لتطوير جودة وشفافية التقارير المالية المنشورة ، لتشمل معلومات عن الممارسات البيئية ، وإلتزام المنظمات بمبادئ الحوكمة بصفة عامة ، ومبدأ الإفصاح والشفافية بصفة خاصة ، ويتطلب إتباع هذا المدخل العلاقات التكاملية بين آليات الحوكمة .

ويتطلب الإلتزام بآليات بمنظومة الحوكمة البيئية ، تفعيل وتكامل كافة الآليات والنظم الإدارية والمحاسبية فى المنظمات ، لتحقيق وتدعيم الرخاء والرفاهية الإجتماعية ، وضبط وتدنية التلوث ، ويمثل زيادة نطاق الإفصاح الإختيارى البيئى بكافة أبعاده المتنوعة ، أحد المداخل لضبط وتدنية التلوث البيئى ، بل والقضاء عليه كواقع تنموى طموح وإلتزام أخلاقى.

ومن أهم المحاور للإرتقاء بمستويات الشفافية البيئية فى التقارير المالية ، والتى تعنى الكشف الجلى الواضح ، وعدم حجب المعلومات والحقائق ، وهى مستمدة من علوم الطبيعة من خلال تزاوج العلوم وتطويعها لخدمة المجتمع ، وتمثل رؤية تصرفات المنظمة من خلال تفاعل وتكامل تصرفات الإدارة بمستوياتها المختلفة وتوفيرها كافة المعلومات البيئية المفصح عنها لمقابلة إحتياجات ورغبات المستخدمين (رؤية الجنين فى الرحم) ، وإظهار الحالة البيئية للمنظمة من خلال معلومات تتصف وتتسم بالجودة ، والتى تتمثل رسالتها وأهدافها الإجتماعية البيئية فى شفافية الإفصاح البيئى فى التقارير المالية ووضوحه فى إتجاهين : من قبل الإدارة المسئولة عن إعداد التقارير : ورؤية واضحة من وجهة نظر مستخدميها فى تقويم درجة جودة وشفافية المعلومات البيئية ، ومدى التوافق بينهما ، وتحقيق شفافية منظومة الحوكمة ، ومن خلال إستعراض العديد من الدراسات والإصدارات المهنية لمفهوم الإفصاح الإختيارى البيئى

أمكن إستخلاص العناصر التالية له :

- عرض البيانات والمعلومات الإضافية المتعلقة بالأنشطة البيئية، وتوضيح فعالية أداء الإدارة البيئية فى التقارير المالية ، لتسهيل مهمة المستخدمين فى تقويم جودة الأداء وترشيد إتخاذ القرارات .
- نشر المعلومات والحقائق الإضافية ، التى تخص التداعيات والمزاعم المالية الماضية والحاضرة والمستقبلية عن ممارسات الإدارة وإنتاجية الأداء الإجتماعى البيئى للمنظمة .
- إظهار المعلومات المتعلقة بالبيئة الوصفية والكمية الإضافية ، وسبل المحافظة عليها فى صلب القوائم والتقارير المالية ، أو فى تقارير خاصة لهذا الغرض لتقويم جودة الأداء الإدارى الإجتماعى البيئى .
- العرض والإفصاح الذى يزيد عن متطلبات الإفصاح الإجبارى ، لتوفير المزيد من المعلومات والحقائق عن المتغيرات البيئية المتغيرة والمستجدة .

فالإفصاح الإختيارى البيئى هو عرض المعلومات المالية وغير المالية البيئية الإضافية الوثيقة الصلة بتأثير الجوانب المختلفة لأنشطة المنظمات والشركات على البيئة ، والمتغيرات البيئية المستجدة فى التقارير المالية ، لتحقيق آليات نظم الحوكمة البيئية الفعالة ، وتلبية رغبات وأمانى المجتمع من بيئة إجتماعية خالية من التلوث .

ويركز هذا المفهوم على العناصر التالية :

- توضيح المعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصفية الإضافية ، التى توضح الآثار البيئية للمنظمة على البيئة .
- جملة من المعلومات والحقائق والمعارف الإضافية ، توضح طبيعة الجوانب والمتغيرات البيئية وعلاقتها بالمنظمة والمجتمع فى التقارير المالية .
- توسيع طبيعة ونطاق الإفصاح الإختيارى البيئى، كأحد المداخل لتطوير جودة وشفافية التقارير المالية المنشورة ، لتشمل معلومات إضافية عن الممارسات والمتغيرات البيئية ، وإلتزام المنظمات و الشركات وآليات الحوكمة بصفة عامة ، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية بصفة خاصة ، وتفعيل المساءلة البيئية .
- تفعيل العلاقات التكاملية بين آليات الحوكمة الإجتماعية البيئية والإدارية والمحاسبية من أجل الرغبة فى بيئة نظيفة خالية من التلوث .

- تطوير والإرتقاء بجودة إعداد التقارير المالية ، وزيادة نطاق المحتوى الإعلامى للمعلومات البيئية ، وإستخدام وسائل عرض وإيضاح مختلفة تتناسب مع إحتياجات ورغبات كافة المستخدمين .
- زيادة وتدعيم الدور التأثيرى الفعال للوظيفة الإعلامية للمحاسبة عن أهمية الإفصاح الإختيارى البيئى والشفافية من خلال جودة التقارير المالية المنشورة .
- الإرتقاء بمستويات الإفصاح الإختيارى البيئى فى التقارير المالية المنشورة للمنظمات .

وتتمثل أهميته فى تحقيق العديد من الأهداف ، ومن أهمها :

- حماية البيئة من خلال تطوير كفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى ، وزيادة الوعى البيئى فى المنظمات .
- تقدير وتقويم المشكلات والمخاطر البيئية ، وكيفية مواجهتها وسرعة القضاء عليها ، وتدنية فجوتا التوقعات وعدم تماثل المعلومات عن : مثالية الإداء الإدارى البيئى المخطط والمنفذ : جودة المعلومات المتاحة والمنشورة فى التقارير المالية ، وعدم حجب الإدارة عن المستخدمين المعلومات البيئية ، مما ينعكس على القيمة السوقية للمنظمات ، مما يساهم فى نمو الإستثمار ، وتحقيق بيئة خالية من التلوث .
- تجنب ضغوط المجتمعات الواعية ، وحرصها على إنشاء مصانعها ذات الأثار السلبية الضارة فى الدول النامية ، والحد من تعرض الإدارة للمساءلة القانونية المتعلقة بالتشريعات البيئية ، وتفعيل منظومة الحوكمة البيئية .

منظومة الحوكمة البيئية :

تزايدت فى الفترة الأخيرة من القرن الحادى والعشرين الإنهيارات والإضطربات المالية للعديد من المنظمات العالمية والأسواق المالية ، وإنتهت بالأزمة العالمية فى (2008)، التى أطاحت بالعديد من المنظمات وأودت بالأسواق المالية ، وأثرت سلبا على ثقة كافة المستخدمين فى جودة كفاية الأداء الإدارى البيئى ، المترجم للإعلام والإخبار من خلال الإفصاح المحاسبى فى التقارير الماليةالمنشورة ، والمضفى علية الثقة والمصداقية من جانب المراجعة ، وعدم جودة المعلومات البيئية النافعة والملائمة ، وإنعدام الشفافية فى التقاريرعن الإلتزامات البيئية المتغيرة والمتطورة وأثرها على البيئة ، وكيفية التخلص من النفايات ، ومدى قدرة المنظمات على الإستمرارية ، وتلبية رغبات وأمانى المجتمعات فى بيئة نظيفة خالية من التلوث ، ومواجهة الضغوط الإجتماعية البيئية المتزايدة ، وزيادة فجوتا التوقعات ومشكلات عدم تماثل المعلومات ، ومخاطرهما الجمة على معدلات الإستثمار والتنمية المستدامة .

وأولت الحكومات والجهات المهتمة بالمنظمات والأسواق المالية ، والهيئات المهنية البيئية والمحاسبية بتفعيل ممارسة منظومة الحوكمة البيئية ، والإرتقاء بنطاق الإفصاح الإختيارى ومستويات الشفافية البيئية فى التقارير المالية المنشورة، وتفعيل المساءلة ، لمواجهة الأزمات المتعلقة بمشكلات ومخاطر البيئة ، لتطوير وتنمية المنظمات والأسواق المالية ، وتحقيق التنمية الإجتماعية البيئية المستدامة ، وزيادة معدلات الرخاء والرفاهية المجتمعية وضبط وتدنية التلوث والقضاء عليه .

وزادت الحاجة إلى الإرتقاء بكفاءة وفعالية الحوكمة البيئية من خلال منظومة ، يتأسس جوهرها ومحور عملها فى

- تدعيم التنمية البيئية المستدامة ، وزيادة معدلات النمو الإقتصادى والإجتماعى البيئى ، والرغبة فى تحقيق أمانى وتطلعات المجتمع من بيئة خالية نظيفة من التلوث .
- التأكد من مدى إتساق القرارات الإدارية للمنظمات مع مصالح الملاك وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بها ، وحماية المجتمع من التلوث البيئى .
- الإرتقاء بجودة مستويات الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة عن الإلتزامات والمتغيرات البيئية ، وكيفية القضاء على التدهور البيئى .
- فرض الرقابة الفعالة على المنظمات لتحسين الكفاءة والفعالية البيئية وتفعيل المساءلة المجتمعية ، ونشر الثقافة الإجتماعية البيئية المتميزة لدى كافة المستثمرين والمستهلكين المصرى والعربى والأجنبى بالحرص الكفء والفعال عن البيئة الخالية من التلوث (الخضراء الصافية) والمنتجات عالية الجودة صديقة البيئة .
- مدى التوافق والتناغم بين مزاعم وتأكيدات الإدارة البيئية ، والتشريعات والقوانين البيئية ، وبث روح الإرتياح والطمأنينة لدى كافة الأطراف فى المجتمع ، والتأثير الإيجابى نحو مستقبل أفضل وإزدهار ونمو المنظمات .
- تقويم كفاءة وفعالية الإدارة فى تطبيق آليات الحوكمة ، وتفعيل جودة الإفصاح والشفافية البيئية فى المنظمات والشركات المصرية .

- الإهتمام بجودة وإنتاجية الأداء الإدارى البيئى المترجم فى التقارير المالية المنشورة ، ومدى الحاجة الحتمية لزيادة الإفصاح الإختيارى البيئى ، وإضفاء الثقة والمصداقية عليهما من جانب المراجعة البيئية.

دور المراجعة البيئية فى تحقيق جودة منظومة الحوكمة :

تزايدت فى السنوات الحالية الإدراك العالمى ، لأهمية ضبط وتدنية مشكلات وأخطار التلوث البيئى وإنعكاساته وآثاره السلبية على كافة المجتمعات ، وتجسد ذلك فى صور عديدة من أهمها ، إنشاء الهيئات والمنظمات الدولية التى تحتل القضايا البيئية محورنشاطها ، ووضع المعايير البيئية التى من المتوقع أن تصبح من أهم المحددات الأساسية فى حلبة المنافسة بين المنظمات ، والتطور والتغير الجذرى فى مستويات جودة الأداء الإقتصادى ، والإهتمام الحتمى بكفاءة وفعالية الأداء الإجتماعى والبيئى ، وصيانة المواردالبيئية ، وضمان حق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية والبيئية ، وجعلها من أهم عناصروميزات التنمية المستدامة.

وتوجد العديد من النظم التى من شأنها الحد وتدنية الآثار السلبية الناتجة عن عملية التنمية دون التضحية بها أو إبطاء نموها وتقدمها ، والتى من أهمها نظم الإدارة والمحاسبة البيئية ، ومن أهم الأدوات الفاعلة التى تساهم فى ضبط وتدنية المخاطر البيئية ، بل والقضاء عليه ، المراجعة البيئية ، ومن خلال إستقراء العديد من الدراسات والأبحاث لمفهومها ، وإن إختلفت بسب تباين الأهداف والرغبات والرؤى ، وتنوع الثقافات والبيئات

أمكن إستخلاص العناصر التالية :

- وسيلة إدارية تتضمن ، تقويم منتظم دوري ، موضوعي وموثق ، عن جودة أداء النظم البيئية والإدارية والفنية لمنظمات الأعمال ، وذلك بهدف : مساعدة الإدارة في الرقابة والمتابعة على الممارسات البيئية : تقويم مدى الالتزام بالسياسات والتشريعات البيئية.
- عملية تدقيق موثق للحصول على أدلة إثبات وقرائن موضوعية وتقويمها ، لتحديد مدى توافق الأنشطة البيئية مع معايير التدقيق ، والتوصل إلى نتائج ، وسرعة وصراحة التقرير.
- نشاط منهجى منظم ، فى تقويم كفاءة وفعالية الأهداف والإستراتيجيات الإدارية ، وجودة تطبيق النظم والسياسات البيئية ، التى تمارسها المنظمات للحفاظ على السلامة والصحة البيئة .
- فحص إحترافى موضوعى ، وتشخيص مهنى إنتقادى منظم ، للحصول على أدلة المراجعة وتقويمها ، لتحديد جودة الأنشطة الصناعية ، وشفافية النظم البيئية والظروف المرتبطة بها ، ومدى إتفاقها مع معايير المراجعة والمعايير البيئية العالمية ، وتوصيل نتائج لكافة المستخدمين .
- أداة إدارية تنطوى على تقويم دورى موضوعى لكيفية آداء النظم والإدارة البيئية لعملها ، بهدف المساعدة فى حماية البيئة ،عن طريق تفعيل ضوابط وآليات الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية ، وتقويم مدى إلتزام الأداء فى المنظمات ، والتى تتضمن الوفاء بالإلتزامات البيئية والمتطلبات القانونية .
- تقويم إختيارى داخلى شامل للعمليات والأنشطة الخاضعة للقوانين البيئية ، وذلك بهدف تحديد مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والحيلولة دون مخالفتها ، وتحديد مواطن الضعف فى النظم الإدارية ومجالات الخطر البيئية وسرعة العلاج ، وتنمية المواطن الإيجابية .
- تمثل مجال من مجالات ممارسة المراجعة الإجتماعية ، حيث تتضمن فحص وتقويم الأنشطة وتأثيها على العاملين والمستهلكين ، وتدعيم سياسات الإدارة فى مجال حماية البيئة .
- يتم ممارسة أعمال المراجعة البيئية من خلال منظومة متفاعلة متكاملة فى تناسق مطلوب وتناغم مرغوب ، تضم العديد من المتخصصين فى المجالات العلمية المختلفة ، تحت قيادة مراقب الحسابات المؤهل تأهيلا علميا ، ويمكنه من إحداث التوازنات والحكم الصائب الفنى المحترف على كافة المعلومات المتاحة .
- يمكن تصنيف المراجعة البيئية إلى مراجعة : الإلتزام البيئى : نظم الإدارة البيئية :منع الوقاية من التلوث :المعالجة والتخزين والتصرف فى مستلزمات الإنتاج : المسئولية المالية الناشئة عن الإلتزامات البيئية : جودة المنتج .

تتمثل أهم الأهداف التى تسعى المراجعة البيئية لتحقيقها فى :

- تقدير المخاطر وتدنية فجوة التوقعات : حيث تعتنى بتأثير الأضرار التى تسببها الأنشطة الملوثة التى تمارسها المنظمات على كل من البيئة المحيطة ، وعلى سلامة وصحة الإنسان ، وعلى مستقبل الإستثمار وديمومة التنمية ، ومدى قدرة المنظمات على الإستمرارية .
- زيادة الوعى والثقافة البيئية : وينتج هذا الوعى من إدراك إدارات المنظمات ، بأهمية الإرتقاء بمستويات جودة الإفصاح المختلفة ، وفعالية الشفافية ، وجدية المساءلة ، فى المحافظة على البيئة والجهود المبذولة للإصلاح والرفاهية الإجتماعية ، وتوخى الحذر عند الإقدام أو التوسع فى ممارسة الأنشطة الإستثمارية التى يكون من شأنها التدهور والإضرار بالبيئة .
- حماية وتحسين البيئة : من خلال التأكد من أن الأنشطة الى تمارسها المنظمات خالية من التلوث ، وغير ضارة بالبيئة ، والتأكد من مدى تحقيق الإلتزامات والإشتراطات البيئية ، ومدى تطابقها مع القوانين الصادرة لحماية البيئة ، وتحقيق مزايا تنافسية .

الدور التأثيرى للمراجعة البيئية فى تفعيل الإفصاح الإختيارى البيئى :

بدأت المراجعة البيئية كنشاط إدارى داخلى بالمنظمات ، لتدعيم سياسة الإدارة فى مجال حماية البيئة وضبط وتدنية التلوث والقضاء عليه ، بفحص مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والمعايير البيئية ، وتقويم مدى ملائمة النظم الإدارية فى كيفية التعامل بكفاءة وفعالية مع المشكلات والقضايا البيئية ، و التعامل مع العادم والفاقد والنفايات ، وضبط وتدنية المشكلات والمخاطر البيئية ، وتسعى المراجعة البيئية إلى تطبيق منظومة الحوكمة البيئية ، من خلال تطوير تقارير الإدارة المتعلقة بالإفصاح البيئى الإختيارى، والإرتقاء بالشفافية ، **وتفعيل المساءلة البيئية من خلال :**

- إحترافية الفحص الإنتقادى الدورى المنظم ، والتحقيق الموضوعى المحترف لجودة النظم والسياسات البيئية ، التى تمارسها إدارة المنظمات للحفاظ على السلامة والصحة البيئية.
- تقويم منهجى منظم لمدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية ، وتطبيق المعايير الدولية للجودة ، والتأكيد الإيجابى على مدى الإلتزام بتنفيذها ، وقياس وتقويم مهنى للمشكلات والمخاطر البيئية ، وكيفية مواجهتها ، وجدية القضاء عليها .
- سرعة وفورية وصراحة التقرير عن كفاءة وفعالية الأداء الإدارى البيئى ، ومدى الإلتزام بالترتيبات البيئية المخططة ، وتفعيل آليات الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية .
- التكامل والتفاعل بين المراجع الداخلى ومراقب الحسابات فى سرعة الفحص وجودة التحقيق وصراحة التقرير عن كفاءة وفعالية الأداء الإجتماعى البيئى .
- إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات والمتغيرات البيئية ، المرتبطة بالإفصاح الإختيارى والشفافية البيئية فى التقارير المالية ، وبث روح الثقة والطمأنينة ، والإرتقاء بالوظيفة الإعلامية والإخبارية للمحاسبة والمراجعة ودورها الفعال فى خدمة ورفاهية المجتمع .

الخلاصة والنتائج والتوصيات :

مراقب الحسابات باحث عن الحقيقة فى البيانات والمعلومات التى يفحصها عن مسئولية المنظمات تجاه البيئة ، وباعث الثقة فى المعلومات التى يقرها عن جودة الأداء الإدارى البيئى ، و فى بحثه عن الحقيقة يحتاج إلى الدليل والقرينة والبرهان ، ليرقى بالمعلومات والحقائق الى مرتبة التأكد ، الذى يؤدى إلى القناعة والثقة فى ما تفصح عنه البيانات والمعلومات من حقائق موثقة ، ومعارف يقينية بأهمية الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية والإنسانية وتحقيق ديمومة التنمية الشاملة .

ويستطيع إضفاء الثقة والمصداقية على تقارير الإدارة المتعلقة بجودة الإداء الإدارى ، وخاصة البيئى والإختيارى ، بالحصول على المعلومات والحقائق وإستنباط القرائن ، وعلى الأدلة الكافية الموثقة عن كفاءة وفعالية وجودة الأداء الإدارى الإجتماعى البيئى ، ومدى إلتزامه بمسئولياته فى ضبط وتدنية التلوث ، والقضاء على التدهور البيئى ، من خلال إدائه الإنتقادى والحرص والحذر والتمعن ، عن مدى كفاية وملاءمة الإفصاح والشفافية البيئية ، وخاصة الإختيارى ، وإحترافية الفحص والتقويم الموضوعى ، وجودة التحقيق وسرعة وصراحة التقرير عن حقيقة الأداء

الإدارى الإجتماعى البيئى ، ومدى إلتزام الإدارة بمسئولياتها الإجتماعية البيئية ، لتحقيق المزايا التنافسية ، والقيمة المضافة لمنظمات الأعمال ، والإرتقاء بالرخاء والرفاهية المجتمعية.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج ، ومن أهمها :

- إنّ أهمية البيئة وحمايتها وتنميتها ، بدا واضحاً فى الأونة الأخيرة والحالية ، نتيجة زيادة مشكلات التلوث والتدهور البيئي ومخاطر إستنزاف الموارد الطبيعية ، بسبب إهمال البعد البيئي فى رسالة المنظمات ، وآثاره السلبية على الإنسان ورخائه ورفاهيته ، خاصة عند إعداد الخطط والإستراتيجيات ، وتنفيذ السياسات البيئية والإجتماعية ، وما يتبعها من عمليات التنمية .
- تتجسد أهم مظاهر سياسات المنظمات ، وخاصة الأنشطة الصناعية ، فى إغفال الأثار البيئية ، وعدم إعطائها العناية اللازمة فى العديد من الأسباب، ومن أهمها : الأسباب الصناعية وغياب التخطيط العمرانى السليم ، ومخالفة معظم المصانع للشروط الصحية والإجراءات الوقائية لتجنب مخاطر التلوث : الإستخدام الضخم لمصادر الطاقة الملوثة : إغفال تطبيق التشريعات الحامية للبيئة : غياب الرقابة البيئية والوقائية الجادة : عدم تطبيق المراجعة البيئية .
- من أهم المتغيرات التى أدت إلى الإهتمام بالمراجعة البيئية ، مشكلات التلوث البيئى ، والإستخدام المفرط والجائر على الطبيعة ، وتتمثل أهمها فى : مشكلات تلوث الأراضى نتيجة تجريف التربة ، وإلقاء المخلفات الصناعية فيها : تلوث الهواء المرتبط بتسريب الغازات السامة والضارة فى الهواء ، نتيجة إستخدام الوقود بكافة أنواعه : تلوث المياه بإلقاء المخلفات الصناعية والكيميائية فى الأنهار والبحيرات : مشكلة التلوث الجمالى المتعلق بالهجوم الجائر على الطبيعة ، وحرق الغابات وإزالة المسطحات الخضراء وإشادة المبانى : التلوث الضوضائى والسمعى والبصرى : تلوث المياه الجوفية بحفر الآبار ودفن المخلفات السامة والمشعة .
- إعتماد الدول النامية على الإستخدام المكثف للموارد الطبيعية ، والتركيز على التنمية الصناعية والزراعية السريعة ، باستخدام تقنيات بعضها غير ملائم بيئيا ، أدى إلى تسارع معدلات التدهور البيئى ، وإستنزاف الموارد
- عدم تركيز العديد من الدول على البعد البيئى ، أدى إلى صعوبة تحديد المسئوليات البيئية ، وعدم تحديد الإلتزامات المحتملة ، نتيجة للتداخل والتعقيد للمهددات البيئية .
- التدهور الحالى فى الوضع البيئى ، وعدم المبالاة بالمظاهر السلبية للتلوث ، وعدم الإهتمام بإعداد الخطط والبرامج البيئية ، وصعوبة تحديد الخسائر الناجمة عن تنفيذ المشروعات على البيئة ، إلى جانب عدم وجود مؤشرات واضحة للرقابة على التلوث، أمور تشكل عائقا لتفعيل المراجعة البيئية .
- لاتعمل المنظمات على زيادة مستوى الإفصاح الإختيارى والشفافية البيئية ، إلا من خلال الإستجابة لضغوط قانونية أو مهنية أوتنظيمية شرعية ، تجنبا للمسئولية الجنائية الناتجة عن عدم كفاية الإفصاح وغياب الشفافية والمساءلة ، وزيادة النفقات المالية والإجتماعية المرتبطة بالسلامة والصحة البيئية .
- مراجعة الأداء الإدارى البيئى ، يواجه العديد من التعقيدات والمشكلات ، خاصة الأفعال غير القانونية للمنظمات ، ممايؤثر على جودة التقارير المالية فى ظل عدم جودة الإفصاح والشفافية الكافية ، وغياب معايير أداء معترف بها ، يمكن تطبيقها والإلتزام بها .
- تؤثر القضايا والإلتزامات البيئية تأثيرا واضحا على تقرير المراقب ، ويجب مراعاة البعد البيئى فى تقريره ، ووجود نظم ومؤشرات واضحة للرقابة على التلوث والقضاء عليه ، عند تقويم جودة الأداء الإدارى والمسئولية البيئية لمنظمات الأعمال .
- أنماط الإنتاج والتصنيع الحالية للمنظمات غير منسجمة ومتوافقة بيئيا، مع معايير الجودة العالمية ، وهو عامل كاف لإخراجهم من حلبة المنافسة العالمية، إن لم يتم توجيه الجهود والإهتمام للإعتبارات البيئية .
- يساهم الإرتقاء بجودة الأداء البيئى، بالتوازى مع إستراتيجيات وسياسة المنظمة البيئية ، فى ضبط وتدنية التلوث ، بل والقضاء عليه ، مع الإلتزام بالمراجعة البيئية .
- تعتبرالمراجعة البيئية ،أحد الروافد الهامة فى منظومة الحوكمة البيئية ، وأداة فعالة من أهم أدوات الرقابة البيئية ، تساهم فى الحد من المخلفات الناتجة عن الأنشطة الصناعية للمنظمات ، وضبط وتدنية التلوث البيئى .
- المراجعة البيئية عملية منهجية منظمة ، تنطوى على فحص إنتقادى موضوعى ، وتحقيق وتقويم دورى لكيفية أداء الإدارة البيئية ومسئولياتها فى حماية البيئة وضبط وتدنية التلوث ، وتفعيل الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية ، ومدى الإلتزام بمعايير الجودة البيئية .

- تتطلب ممارسة جودة وشفافية منظومة الحوكمة البيئية ، التكامل والتفاعل الإدارى والمحاسبى ، من خلال الإلتزام بشفافية الإفصاح الإختيارى البيئى ، وجودة المحتوى الإعلامى للتقارير المالية المنشورة ، وإضفاء الثقة والمصداقية ، بصراحة وحرية تقرير مراقب الحسابات .

ويوصى الباحث ، بمايلى :

- ينبغي أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة ، والإهتمام بتحقيق والإرتقاء بالمسئولية البيئية فى آداء منظمات الأعمال .
- يجب التطوير فى مفهوم التنمية الشاملة من كونه مرتبط بتحسن والإرتقاء بمستويات المعيشة ، إلى التركيز على الحفاظ وحماية البيئة ، وصيانة مواردها ، وحق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية .
- ضرورة إعداد مؤشرات لتقويم جودة الأداء البيئى على مستوى كل قطاع صناعى لمنظمات الأعمال ، يتلائم مع الطبيعة الفنية المميزة لهذا النشاط .
- يجب نشر ثقافة الإفصاح الإختيارى والشفافية البيئة ، وتوفير قاعدة معرفة عن المسئولية البيئية لكافة المنظمات.
- وضع معايير لكيفية التعامل مع الموارد المتاحة ، والتى تعتبر أحد عناصر المراجعة البيئية ، وإستخدام وسائل تنظيمية للحفاظ على بيئة نظيفة خالية من التلوث .
- يجب الإرتقاء بجودة الأداء المهنى للمراجعة البيئية من خلال التعليم والتدريب المستمر ، ونشر التقاريرعلى المواقع الإلكترونية للمنظمات .
- ضرورة إستخدام دليل للإفصاح الإختيارى البيئى للتقارير المالية المنشورة للمنظمات ، كأحد مجالات تطبيق منظومة الحوكمة البيئية ، لتقويم جودة وشفافية الإفصاح الإختيارى البيئى فى المنظمات المصرية .
- تفعيل منظومة الحوكمة البيئية ، بزيادة مستويات الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة عن المنظمات ، وتفعيل المساءلة ، بتطبيق المراجعة البيئية الفورية ، على جودة وشفافية المعلومات المفصح عنها فى التقارير المالية ، وصراحة التقرير الإيجابى عنها .

مراجع البحث :

- Belkaoui , Ahamed ,(2012) " The Extent of Environmental Disclosure : Effects of Regulatory Costs and level of Exposure to Environmental Risk ", **International Journal of Environmental Technology and Management**, (vol . 1, No. 1,), pp.75-86.
- Berthelot, Sylvie et al, (2009), " Environmental Disclosure Research: Review and Synthesis “, **Journal of Accounting Literature**, pp. 1-44.
- Clarkson , Peter M ,(2006), " et al , Revisiting the Relation Between Environmental Disclosure : An Empirical Analysis , " (April , 2009) Available from **www.SSRN.COM**
- Donovan, Gary(2012), " Environmental Disclosure in Th Annual Report, Extending The Applicability and Predictive Power of Legitimacy Theory " , Accounting Auditing & Accountability Journal , pp. 344-366 , Available from : **WWW.proquest.com**
- Framkel. R & X, Li, (2004), "Characteristics of A Firm's Information Environmental and information Asymmetry Between Insiders and Outsiders, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.37, No.2.
- William Cook, Se (2016) ´ verine van Bommel & Esther" Turnhout Inside environmental auditing: effectiveness, objectivity, and transparency", Available online at **www.sciencedirect.com** .
- M.Mutharasi, K.Srinivasan, & Saravanane(2016), "Environmental Impact Assessment and Post Environmental Auditing with Environmental Management Plan for Pondicherry

Engineering College Campus", **International Research Journal of Engineering and Technology** (IRJET) .

- Mary F. Evans, Lirong Liu, & Sarah L. Stafford(2015)," Standardization and the Impacts of Voluntary Program Participation": Evidence from Environmental
- Auditing,
- AAA, (2012),"In the Public Interest: How the Sabanes-Oxley Act Affected Internal Auditing and Its Relationship to External Auditing", IntAud,DOC, Submitted for consideration to the AAA Annual Meeting.
- COSO, (2012), COSO¨ Enterprise Risk Management – Integrated Framework, The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Cpmmission .
- Institute of Internal Auditors (IIA), (2015), "Legal Communicating Reults, Practice Advisory 2400-1, and Florida: The IIA, Issued": March 2001, Revised.
- International Federation of Accountants (IFAC),(2012), Handbook of International Standards on Auditing and Quilty Control, New York: International Federation of Accountants.
- PCAOB,(2014), "Anaudit of internal control over financial reporting in conjunction with an audait of financial statenenis"Release"No.4.